السادات : خدمة للامبريالية
على كافة الاصعدة

القمع والانهيار الاقتصادي سمات بارزة للنظام الساداتي

الانهيار يسود مجمل القطاعات الاقتصادية والنشاط الانتاجي في مصر ، وتزداد الازمة المعاشية حدة ، فيما تنحدر الطبقات الفقيرة الى مهاوي الجوع والفاقة . وهذه الحالة هي نتاج طبيعي لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبل لها السادات وزبانيته طيلة السنين الخمس الماضية ، وكال فيها الوعود جزافا بالرفاه وتحسين اوضاع المعيشة والازدهار .

وبعد اتضاح النتائج الصارخة لهذه السياسة وذلك بانهيار ما تبقى من مؤسسات اقتصادية منتجة ونامية في مصر ، وتصاعد النقمة الشعبية والعمالية على هذه السياسة الاقتصادية الفاشلة ، يحاول السادات حاليا احتواء هذه النقمة وتحويلها الى ما يساعد مخططه السياسي الخياني في عزل نضال الشعب العربي المصري عن نضال باقي الامة العربية ، حيث تصدى السادات يوميا في خطبه وتصريحاته الى مسالة « التجويع » الممارسة من قبل « العرب » ضد الشعب المصري .

وفي هذا الواقع المعاشي المزري وانهيار وعود السادات العديدة ، لم يعد النظام يحتمل اي وجود لنقد او هامش ضيق من « الديمقراطية » وحتى تلك المتعارف عليها باصطلاح « الديمقراطية الساداتية المنظمة » ، ووفق هذا الاتجاه يقوم جلاوذة السادات وجلاديه باعتقال ما تبقى من وطنيين وتقدميين لم يهربوا او يدفعوا الى الخارج من السياسيين البارزين وزجهم في السجون ، بعد تاليف مسرحيات ذات سيناريو مفصل حول مؤامرات وتنظيمات خفية مزعومة ترمي الى « قلب نظام الحكم » لكي تلصق بهم وتبرر محاكمتهم لاصدار احكام سجن طويلة عليهم ، يرتاح السادات خلالها من « السنتهم الطويلة » وانتقاداتهم لسياسته الاقتصادية المكرسة لخدمة الكومبرادور والطفيليين من « تجار الشنطة » و « القطط السمان » ،

ولسياسته الخيانية في التصالح مع العدو الصهيوني وعزل مصر عن نضالها القومي والارتماء في احضان الامبريالية الامريكية بتسليمها كل المقاليد في مصر .

المؤشرات الحالية في مصر تؤكد ان السادات قرر خوض معركة ضد القوى اليسارية والتقدمية لتحويل الانظار عن ازمته الاقتصادية التي لم تحلها المساعدات الامريكية البائسة ، خصوصا بعد الاضرابات العمالية الاخيرة في المحلة ، المطالبة بزيادة الاجور وتحسين احوال المعيشة . وفي الوقت الذي لم يعد امام اجهزة النظام الاقتصادية غير رفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية الاساسية مما يعني ارتفاع اسعارها بشكل مخيف لينعكس انخفاضا جديدا في مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة وذلك من اجل تحويل النفقات الباهظة لجهاز الدولة البيروقراطي والترف والتبذير اللذين يقوم بهما السادات واركان « بلاطه » . في هذا الوقت قرر السادات ، وهو يتذكر جيدا انتفاضة يناير التي حركتها عملية رفع الاسعار ، ان يزج بكل التقدميين الذين يمكن ان يلعبوا دورا محرضا ومعبئا للجماهير ضد رفع الاسعار والقيام بيناير ثانية قد تذهب بالسادات ونظامه في السجون كي يتخلص من خطرهم عليه وعلى سياسته الخيانية قوميا ودوليا وايضا على قراراته الاقتصادية المحابية للطبقات الغنية .

فقد حملت الينا الانباء خبر الهجوم الفاشي الذي شنته شرطة وزير الداخلية النبوي اسماعيل ، الشخص الذي لم يفارق منصبه منذ ما بعد يناير ١٩٧٥ وحتى الان ، لاعتماد السادات عليه وعلى قدرته القمعية المجربة ، على مراكز وبيوت فيادي وكوادر حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » حيث تم اعتقالهم والاستيلاء على كتاباتهم ووثائقهم الشخصية بالاضافة الى معدات الطباعة وملفات مراكز الحزب المرخص له .

وفي صباح اليوم التالي جندت اجهزة الاعلام الـ[illegible] كل طاقاتها الديماغوجية لتمرير « قصة »

الحسن الثاني
يوسع دائرة
العدوان

الصحراء الغربية:

المغرب يوسع عدوانه ليشمل ليبيا البوليساريو: "سنكثف العمليات حتى داخل المغرب"

كل شيء يوحي بان الصحراء مقبلة على حرب اشد بكثير من تلك التي عرفتها حتى الآن . فالسياسة التوسعية المغربية تكاد تؤدي الى تفجير المنطقة واقحام دول بقيت حتى الآن خارج الاطار العملي للصراع كالجزائر مثلا . اما البوليساريو فيبدو انها مصممة على عدم التراجع امام الضغط والتهديد المغربيين وماضية في شن هجماتها السريعة والناجحة .

والواضح ان الحسن الثاني وما يمثله من ارتباط بمجمل السياسة المعادية لحركة التحرر العربي، وسع بيكار دائرته العدوانية ـ اعلاميا ـ ليطال هذه المرة اضافة الى الجزائر والبوليساريو وموريتانيا ، الجماهيرية الليبية ايضا .

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده العاهل المغربي في التاسع عشر من الشهر الحالي ، انتقد الملك الحسن القادة الموريتانيين لعقدهم اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو ، ووصف موقفهم بانه هروب سياسي . قال : « ان الاتفاق الذي عقد يخالف القانون والواقع ووضع الشعب المغربي ، بل وضع الشعب الموريتاني في موقف حرج » .

وهاجم الحسن ما وصفه بتزويد الجماهيرية الليبية لجبهة بوليساريو بالاسلحة والاموال وقال « ان ليبيا تسعى الى الزعامة في شمال افريقيا » .

ولم يتوقف الملك عند مهاجمة البوليساريو وليبيا بل انتقل في رده على احد الاسئلة الى التنديد بمنظمة الوحدة الافريقية فقال : « المنظمة « تعبانة » وتضم دويلات لا تستطيع دفع معاشات موظفيها ، ومقررات القمة الافريقية في منروفيا التي طالبت باعطاء الصحراويين حق تقرير المصير ، مزورة » .

هذا الهذيان السياسي ، يوضح الى حد بعيد حالة التخبط التي يعيشها النظام المغربي حتى يحاول ان يعادي كل الدول المحيطة به وهو اذ لجأ الى توسيع دائرة « أعدائه » فليستثير عواطف الشعب المغربي الذي لا يجد في معاداة الدول العربية المحيطة به وخاصة الجزائر وليبيا اية مصلحة . وكذلك للنيل من مستوى نضال الشعب الصحراوي الذي يخوض صراعا عسكريا من اجل الاستقلال وحرية تقرير المصير والسيادة .

تفاصيل جديدة ..

هذا التخبط المغربي ظهر بادىء الامر اثناء الزيارة التي قام بها ولد هيدلا الرئيس الموريتاني للمغرب ، اثر عقد الاتفاق مع جبهة البوليساريو . فالموريتانيون يقولون ان الحوار مع البوليساريو مستمر منذ اكثر من سنة ، وان ما تم التوصل اليه كان نتيجة لاكثر من عشرين اجتماعا تم بعضها في « باماكو » عاصمة مالي وبعض آخر في باريس ، واجتماعات اخرى في طرابلس وكان آخرها في الجزائر . وان الحكومة الموريتانية ، كانت بعد كل لقاء ، ترسل وفدا رسميا الى المغرب لاطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات ، او تبعث الى الرباط الوثائق اللازمة بواسطة السفارة المغربية في نواكشوط .

ويتساءل الموريتانيون عن الاسباب التي دفعت المغرب وصحافته لانكار معرفته بسير المفاوضات ، وسرعان ما يجيبون على هذا التساؤل بقولهم ان السبب كان الاعلان عن تشكيل هيئة باسم « الضباط الاحرار والجبهة الوطنية الاسلامية » بعد ان فشل المغرب في القيام بانقلاب عسكري يطيح بهيئة الانقاذ الوطني الحاكمة في موريتانيا ، وان الضابط الذي قاد الانقلاب الفاشل هو نفسه الذي تزعم الجبهة المزعومة (عبدالقادر ولدباه) .

الخلاصة ان الموريتانيين يتوقعون الان ان يقوم المغرب بسلسلة خطوات تستهدف نظامهم خاصة بعد أن احتلت القوات المغربية مدينة دخلة عاصمة تيريس الغربية ، وبعد ان تحول اكثر من نصف العشرة آلاف جندي مغربي الذين كانوا يرابطون في موريتانيا الى المنطقة نفسها . ولم تنفع الزيارة التي قام بها محمد بوستة وزير الخارجية المغربي الى موريتانيا في ازالة مخاوف الموريتانيين من النيات المغربية . وقد فسر المراقبون الموريتانيون كلام الحسن الثاني حول عدم تدخله « اذا ما دخلت بوليساريو موريتانيا » بانه اشارة خضراء الى جماعة « الضباط الاحرار » لكي يبدأوا تحركهم ضد النظام .

واذا كان الوزير المغربي قد قال في تصريح نقلته وكالة « رويتر » أن « النزاع حول الصحراء هو في الواقع بين المغرب والجزائر » ، واذا كانت هذه الجملة تعكس بوضوح الموقف الرسمي المغربي فان الرد الجزائري كان واضحا وعنيفا في الوقت ذاته ، فقد دعت السلطات الجزائرية الامم المتحدة الى تحمل كل مسؤولياتها حيال الغزو العسكري الذي قام به المغرب وطلبت من الدول الافريقية ادانة اعمال الرباط العدائية ولفتت نظر سفراء الدول ذات العضوية الدائمة الى « الخطورة القصوى للوضع الناتج عن لجوء المغرب الى استخدام القوة » .

واتهم وزير الخارجية الجزائري المغرب بعرقلة العملية الحقيقية لانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية التي نادت بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بكل السبل وباستخدام القوة .

وكانت صحيفة الشعب الحكومية الجزائرية قد علقت في تعليق لها على الوضع أن استخدام القوة لن يقتصر على المغرب فقط وانه « لا يفل الحديد الا الحديد » .

وكان بيان صدر بعد اجتماع عقده المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وصف الاجراء المغربي بانه نزوع الى القتال واستهزاء بالامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ووضع العراقيل امام السلام ، كما بثت الاذاعة الجزائرية بيانا صادرا عن جبهة البوليساريو جاء فيه ان الحسن الثاني اطلق جيشه العدواني في حملة ابادة منظمة ضد الاهالي المدنيين داخل الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية الذي نخلت عنه موريتانيا .

واكد البيان تصميم جيش الحكومة الصحراوية الرد على التصعيد الملكي بالاستماتة في الدفاع عن عملية السلام وبتكثيف الهجوم العسكري ليس فقط في المناطق المحتلة من جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية وانما في عمق اراضي المملكة المغربية .

النظام حول وجود تنظيم سري يتصل بالخارج ، ولديه مخطط كامل لقلب نظام الحكم و « استبدال السادات برئيس جمهورية آخر » !. لقد وجهت هذه التهم لقادة حزب مرخص وكتبت الصحف عنها واكدتها بيانات وزارة الداخلية وتصريحات السادات قبل ان يجري اي تحقيق او تقديم للمحاكمة ، مما يعطي فكرة حقيقية حول ديمقراطية السادات واستقلال قضائه ونزاهة تلك السلطة الثالثة ، التي ستليها سلطة رابعة هي « الصحافة » بعد حل نقابتها وتحويلها لناد .

في اللحظات الاولى تم اعتقال ٢٣ فيادياً من التجمع ، تلتها حملة اعتقالات بلغت ما يقارب ٧٠ عضوا في التنظيم . وكان من بينهم شخصيات عامة وجماهيرية معروفة بوطنيتها وتقدميتها منذ العهد الملكي وحتى اليوم ، كالمحامي التقدمي احمد نبيل الهلالي وزميليه زكي مراد وشحاتة هارون ، وهؤلاء جميعا اما نواب سابقين في مجلس الشعب او شهدت لهم المحاكم المصرية بدفاعاتهم عن المعتقلين التقدميين وعن حقوق الشعب المصري الديمقراطية . بالاضافة الى الساسة والصحفيين والكتاب التقدميين والوحدويين امثال ابو العز الحريري والدكتور رفعت السعيد وفريدة النقاش وحسين عبدالرازق وغيرهم

ونسبت اليهم تهمة تنظيم « خلية شيوعية سرية لها ارتباطات اجنبية »، ولجأ الى التداخل ـ اللعبة التي تمارسها سلطات السادات بين التجمع والحزب الشيوعي مجددا . واضافت مصادر وزارة الداخلية ان اعضاء من التجمع ومن خارجه قاموا ببناء هذا التنظيم السري الذي يهدف الى « خلق حالة التشويش واشاعة الشكوك حول النظام وتفكيك الجبهة الداخلية ومقاومة مبادرة السلام » .

ولم تكتف وزارة داخلية النبوي بهذا ، بل اعلنت انها تنوي شن سلسلة من الحملات خلال الايام الحالية لاعتقال جميع الشيوعيين واعضاء الحزب الشيوعي المنحل . اي بمعنى آخر انها تطلق العنان للحملة غير المقدسة لمكافحة الشيوعية والتقدمية مجددا في مصر .

ولم يفت السادات ان يؤكد في قريته ميت ابو الكوم وهو يوزع البيوت الجديدة التي بنيت « من ماله الخاص » ! على ابناء قريته ، بان المعتقلين هم متآمرون ولهم علاقات بدول خارجية ، واصفا اياهم بـ « أعداء البلد » ومؤكدا ان الاحكام العرفية لن تلغى حاليا (!) . هذا طبعا قبل ان يتم التحقيق في دولة العدالة الساداتية .

الانباء الواردة من مصر تشير الى ان اضراب عمال حلوان ونية الحكومة برفع الاسعار ، هي التي حركت اجهزة القمع الساداتية لضرب الوطنيين والشيوعيين والوحدويين ، خصوصا وان مؤتمر « التجمع » كان سيعقد خلال الايام القادمة ليؤكد وقوفه ضد سياسة السادات في الصلح مع العدو وضد سياسة التخريب الاقتصادي التي يمارسها باسم « الانفتاح » ، وايضا لقرب موعد الانتخابات النقابية العمالية والتاثير المعروف لليسار فيها مما لن يمكن زبانية السادات ـ خصوصا في مثل هذه الظروف ـ من الفوز بالمناصب الرئيسية دون ابعاد المنافسين أو اجراء فضيحة تزوير ساطعة اخرى .

كما ان الانتفاضة الشعبية الواسعة ضد نظام النميري تؤرق السادات الى درجة الخوف من امتدادها الى مصر لتشابه الظروف والمسببات ، وهذا دافع غير قليل الاهمية للقيام بتوجيه ضربة وقائية مستعجلة .

ومن ناحية اخرى فان الانتقادات والهجوم الذي يشنه الصحفيون المصريون في الخارج بدأ يزعج النظام الساداتي كثيرا ، وكان سببا في تدبير هذه « القصة » لاصدار احكام غيابية ضدهم .

هذا على الصعيد السياسي ، اما كيفية تدارك الازمة الاقتصادية الشديدة ، فبالاضافة الى محاولة نقلها الى مسببات تعود للانظمة العربية لتقليص مساعداتها بعد معاهدة الصلح الساداتية ـ الصهيونية عن طريق اتهامها بمحاولة « تجويع شعب مصر » ، وهذا ما ذكره السادات متناسيا تحديه لهذه الانظمة في العام الماضي بان مساعداتهم لا شيء ، وانها لا تشكل الا جزءا هامشيا في الاقتصاد المصري ، وبانه سوف يتلقى اضعاف مساعداتها من الدول الاوروبية والولايات المتحدة . بالاضافة الى هذا الذي لم يعد مبررا كافيا . فقد رمى السادات اتهامه نحو « العهد الديكتاتوري السابق » ويقصد العهد الناصري الذي أهمل الزراعة وكرس النشاط الاقتصادي للصناعة مما ولد الازمة الغذائية الحالية.

وفي هذا الاطار ركز السادات على ان مصر بلد زراعي ويجب تكريس كل الاموال والاستثمارات والجهد فيها ، وبمعنى آخر ترك الصناعة . وهذا الامر او الاتجاه لم يعد خافيا في ابعاده على احد في العالم بعد وضوح اهتمام الدول الامبريالية بجعل الدول النامية دولا زراعية فقط تقدم لها المنتوجات الغذائية وتفتح سوقها واسعا امام المنتجات الصناعية لهذه الرأسماليات المتقدمة .

ان خدمة السادات ونظامه الرجعي للامبريالية تتم على كافة الاصعدة سياسيا واقتصاديا ، فهل يستطيع القمع ان يسكت الشعب عن الثورة .. والى متى ؟.